أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا

مركز غزة للسياسات والإستراتيجيات

الراصد

شؤون دولية

2018/01/03م

مسار النخبة
ELITE TRAKE

المحتويات

واشنطن: سنوقف دعم الأونروا لحين عودة السلطة للمفاوضات..... 3

على هامش الأحداث في إيران..... 4

هل هناك ثورة جديدة في إيران؟..... 7

ترامب: قد لا ندفع "مئات الملايين من الدولارات" للفلسطينيين بعد الآن..... 12

قناة أمريكية تنشر تفاصيل اجتماع للقيادة الايرانية: الرعب سيطر على اجتماع خامنئي ورؤساء أجهزة الأمن الإيرانية بسبب الاحتجاجات وتحذير من إعلان حالة التأهب منعا لتطور الاحداث في البلاد 13

شامخاني: الرئيس الأمريكي طلب لقاء روحاني والأخير رفض.. واشنطن تسعى للحوار معنا سرا.. لم نرسل السلاح لليمن ولو فعلنا لاعلنا ذلك.. والأوربيون يصفون بن سلمان بالارعن وأنه لن يوقف الحرب إلا إذا اصطدم رأسه بالصخر.. وأبو ظبي غير راضية عن تصرفات السعودية في اليمن.. "سوتشي" سينتج عنها جمعية وطنية تنظر في الدستور ومستقبل سوريا..... 15

إنقاذ الأمم المتحدة من المخالب الإسرائيلية..... 17

إيران: عن الظاهرة الاحتجاجية وما وراءها..... 21

هل هي بداية "ربيع فارسي"؟..... 24

روسيا في «استراتيجية ترامب»..... 27

واشنطن: سنوقف دعم الأونروا لحين عودة السلطة للمفاوضات

نيويورك- وكالات عربي21 2\1\2018

قالت مندوبة الولايات المتحدة الأمريكية في الأمم المتحدة نيكي هايلي إن واشنطن ستوقف الدعم المالي المقدم لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأنروا) "إلى أن يعود الفلسطينيون إلى طاولة المفاوضات مع إسرائيل".

وجاءت تصريحات المندوبة الأمريكية الثلاثاء خلال مؤتمر صحفي في الأمم المتحدة بنيويورك، وذلك بعد نحو شهر على قرار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الاعتراف بمدينة القدس المحتلة "عاصمة لإسرائيل".

وكان مستشار الرئيس الفلسطيني للشؤون الخارجية والعلاقات الدولية نبيل شعث قال الثلاثاء إن الفلسطينيون "يرفضون الوساطة الأمريكية في عملية السلام (..) بالنسبة للولايات المتحدة التي كانت ترى نفسها وسيطا وحيدا بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وهي بالفعل لم تكن وسيطا لا أمينا ولا نزيها".

على هامش الأحداث في إيران

ساري عرابي عربي21 2\1\2018

لا شكّ في أن ما يتصدّر أولوية التعقيب على الأحداث في إيران الآن؛ هو تحليل دوافعها، وتوقّع تحولاتها وممكنات اتساعها أو احتوائها. ويتصل بذلك كلام لا يقلّ أهميّة، وإن عددناه هامشا باعتبار دورانه حول الحدث لا في صلب الجاري منه، ومن ذلك:

(1)

حركة التاريخ أوسع من توقّعات البشر وأقوى. فمهما كانت قراءة النظام الحاكم في إيران لأوضاع المجتمع الإيراني، والعُصب المجتمعية والسياسية القائدة والمؤثّرة والمحرّكة فيه، وسواء توقع احتجاجا من هذا النوع أم لا، فإنّه كان يعيش نشوة النجاحات الخارجية؛ المستندة إلى طموحاته وطول نفسه وجرأته ومبادرته وسخائه، في حين يغرق خصومه في الفشل المتتابع، والارتباك إزاء دأبه ومراكمة إنجازاته.

والحاصل، أنه لا انفكاك بين كل من الأوضاع الداخلية والسياسات الخارجية، وأنّ النجاحات في أي منهما قد تكون حجابا كثيفا عن الرؤية الشاملة والواسعة والدقيقة. والأهمّ في هذا، أنه لا حصانة لأحد من حركة التاريخ ومن الفاعلين على مسرحه من الناس؛ من الذين لا تدري متى ينفجرون وكيف.

وإيران من أَولى الجميع بإدراك ذلك. فهي من ناحية؛ دولة قامت على أكتاف واحدة من أهمّ الثورات المعاصرة، قلبت إيران وغيّرت مسارها ومجراها، وظلّت تؤثّر في محيطها العربي والإسلامي، إلى أن صارت أكثر حضورا وتأثيرا مباشرا كما هو الآن، ومن ناحية ثانية، دولة حيّة، تتجدد فيها الاحتجاجات الواسعة مرّة كل عشر سنوات تقريبا.

وهذا، وإن دلّ على حياة المجتمع والسياسة في إيران، وقوّة التدافع الداخلي فيها، وتنوّع الفاعلين وتعدّد مصالحهم واختلاف أطرهم السياسية والاجتماعية والفكرية والاقتصادية على نحو فاعل ومؤثّر.. فإنّه في المقابل سبب لانفجارات واسعة، قد تحرج النظام أو تتعبه أو تنوء بقدرته على الاحتواء، وذلك بالنظر إلى ما سبق، بالإضافة لطبيعة لنظام وتركيبة البلد، والتحديات الخارجية والمخاطر المحيطة بهوالمتداخلة معه.

وهذه الاحتجاجات تأتي في ظرف سيولة وتحوّل واسع لا يقتصر على البلاد العربية، بل يطال الإقليم كما هو واضح، وفوق ذلك العالم. وإيران من أكثر بلاد العالم انغماسا في إقليمها، ولا سيما في البلاد العربية، وهو أمر بتفاعله مع الظروف والعوامل سابقة الذكر، وإن عزّز من إمكانية انفجار الأمور بإيران، فإنّه من

جهة أخرى يؤكّد أن مرحلة التحولات ما تزال قائمة، وأن النهايات بعيدة، ليس بالنسبة لإيران فحسب، بل لجميع دول الإقليم، وفي القلب منها البلاد العربية.

والخلاصة هنا، أنّ أيّ حسابات لا تأخذ احتمالات التحوّل بعين الاعتبار، هي حسابات خاطئة بالتأكيد.

(2)

في الموقف من الأحداث الإيرانية، تتكشف مجددا لعبة الغطاء الطائفي. فمع أن العامل الطائفي، وما يتصل به من عقائد دينية أو بنى اجتماعية، ينبغي اعتماده بقدره في تحليل السياسات ومحاولة فهم الفاعلين، فإنّ تحويله إلى خطاب تروّجه السياسات المتصارعة خديعة كبرى، يسقط في فخّها الكثير من الفاعلين الشعبيين الذين يُفترض أن يتنبّهوا لمكائد الفاعلين الرسميين، وألا يندرجوا في خططهم، وألا يتحوّلوا إلى أدوات في دعايتهم.

يبدو الانكشاف الآن في كون الخطاب الذي جعل التشيع الإيراني سببا من بين أسباب الصراع مع إيران؛ قد تنازل عن هذا السبب لصالح العناصر السياسية والمصلحية. فالمحتجون شيعة، كما أن الحكومة أو النظام المحتج عليه شيعة، ومن بين المحتجين عناصر محافظة تعترض في الأساس على سياسات روحاني الاقتصادية لا على النظام نفسه، بمعنى أن الحركة الاحتجاجية فوضوية، ومتعددة الاتجاهات، وتفتقر لوحدة الفاعلين ووحدة الهدف، وبالتالي لن يؤدّي الغطاء الطائفي دوره جيدا في هذه الحالة، فالشيعة في النهاية – كما هو واضح – ليسوا شيئا واحدا، مهما قيل عن مشتركاتهم الاعتقادية والمذهبية.

وفي العادة، لا تُظهر الحكومات والأنظمة تَغطّيها بالخطاب الطائفي، ولكنها تترك مهمة تغطية سياساتها به لأدوات دينية وإعلامية وثقافية، مثل بعض الاتجاهات الدينية والشخصيات الإعلامية.. هذه الاتجاهات والشخصيات يسقط كثير منها اليوم في هذا الانكشاف، إذ تكفّ عن التحريض الطائفي، للتحريض السياسي على النظام الإيراني، والمعيار في ذلك، أو محدّد الاتجاه، هو الحكومات المُستخدمة لتلك الاتجاهات والشخصيات، والمُموّلة لها، فالمعيار في الحقيقة هو عداء حكوماتهم المشغّلة لهم لإيران، وليس تشيع إيران من عدمه.

وبهذا تتضّح إشكالية الطائفية أن تتحول لدى الفاعلين من حركات الإصلاح والمعارضة – الذين يُفترض أنهم ليسوا جزءا من مشروع الحكومات والأنظمة العربية – من أداة تحليل من بين جملة أدوات إلى خطاب

يغلب على مجمل التحليل ومن ثمّ على الموقف، وعلى نحو يحجب عن إمكانية الفهم الصحيح، والانسياق داخل مشاريع وسياسات هي مشاريع وسياسات الأنظمة التي تعارضها.

هل هناك ثورة جديدة في إيران؟

عماد آبشناس الجزيرة نت 2\1\2018

منذ الخميس الماضي والجميع يسألون: ماذا يحدث في إيران؟ وهل هناك ثورة جديدة في هذا البلد؟

كنا قد نشرنا -منذ نحو أسبوعين- مقالا في موقع الجزيرة نت بعنوان: "ماذا تحمل ميزانية إيران للعام المقبل؟"، يقدم تفسيرا لأحد أسباب انفجار الاحتجاجات الشعبية في إيران، التي يمكن ردها إلى عوامل اقتصادية وأخرى سياسية.

لقد عوّدتنا إيران على مواجهتها مظاهرات واحتجاجات يرتفع صداها بين فينة وأخرى، ولكن ربما لا يمكن قياس بعضها -خاصة أحداث عام 2009 (الحركة الخضراء)- على ما يحصل هذه الأيام في البلاد، من حيث عدد المتظاهرين وتنظيم المحتجين في الشوارع.

المطالب الاقتصادية

إن عددا كبيرا من الذين تجمعوا يوم الخميس الماضي في مدينة مشهد كانوا تجمعوا في طهران ومشهد وعدد آخر من المدن الإيرانية، بسبب خسارتهم لأموال -التي هي حصيلة أعمارهم- استثمروها في مؤسسات مالية خاصة، كانت تدفع فوائد عالية جدا ثم انهارت خلال السنوات الأخيرة.

وقد ازدادت الاحتجاجات يوما بعد يوم إثر تنحيةِ الحكومةِ المسؤوليةَ عن نفسها، على أساس أن هذه المؤسسات لم تكن مرخصة من قِبل المصرف المركزي أو الحكومة.

أما الاحتجاجات في محافظة خوزستان -خاصة مدينة الأهواز- فقد كان أساسها البطالة والظروف الاقتصادية التي يعيشها أهالي هذه المنطقة، وعدم اكتراث الحكومة لحل مشكلة تلوث البيئة وسُحُب الغبار المخيمة على هذه المدن، ويمكن أن نعتبر أن ذروة هذه الاحتجاجات حدثت منذ حوالي ستة أشهر، حين انهالت سُحُب الغبار على مدن خوزستان وانقطعت المياه والكهرباء والاتصالات.

واعتبر عدد كبير من الخوزستانيين أن بناء السدود على نهر كارون -الذي يعدّ أطول نهر في البلاد ويعبر خوزستان- هو السبب في تجفيف هذا الحاجز الطبيعي، الذي كان يحمي مناطقهم من هجوم الرمال. ثم انفجر غضب هؤلاء بعد أن انتشرت معلومات مفادها أن الحكومة تخطط لبناء عشرة سدود على هذا النهر، وتحويل مسار المياه إلى باقي مناطق البلاد.

وأدى غضب الأهوازيين إلى تصادم بين نواب محافظة خوزستان وعيسي كلانتري مساعد رئيس الجمهورية لشؤون البيئة، مما قاد إلى نزول عدد من أهالي مدن خوزستان إلى الشوارع دعما لنوابهم.

أما بالنسبة للمناطق الكردية (خاصة سنندج وكرمانشاه) فقد كان هناك تصادم –منذ بضعة أشهر– بين مجموعات تسمى في إيران "كولبر" (الحمّالون)، الذين كان مرخصا لهم حملُ البضائع على ظهورهم من مناطق كردستان العراق إلى كردستان إيران.

لكن الحكومة اتهمتهم بأنهم يهرّبون البضائع وألغت رخصهم في الشهر الماضي، هذا دون وضع خطة بديلة لعمل حوالي نصف سكان هذه المنطقة الحدودية الذين كانوا يرتزقون من هذا العمل، إضافة إلى غضبهم من ضعف مساعدة الحكومة لمنكوبي الزلازل في هذه المنطقة.

أما في مرافئ المناطق الجنوبية (مثل بوشهر وبندر عباس) فقد احتج الملاحون على إلغاء رخص خاصة كانت لديهم وتسمى "تحت لنجي"، حيث كان يسمح لهم بإدخال حجم قليل من البضائع في كل سفرة لهم خارج البلاد، دون دفع جمارك عنها على أساس أنها هدايا لذويهم.

جاء كل هذا في ظروف تواجه فيها البلاد ضغوطا اقتصادية عديدة منذ عدة سنوات؛ فمنذ استلم الرئيس حسن روحاني السلطة في إيران اضطر إلى إدخال البلاد في انكماش اقتصادي، لمواجهة التضخم الذي كانت نسبته تتجاوز 45% عندما تسلم السلطة.

وكانت الحكومة تأمل أن تستطيع الوصول إلى الاتفاق النووي ورفع العقوبات الاقتصادية عن البلاد، وإعادة تفعيل الاقتصاد خلال بضعة أشهر من وصولها إلى السلطة. ولكن التوصل إلى الاتفاق النووي طال أمده إلى أكثر من ثلاث سنوات، ثم إن الولايات المتحدة تعرقل البنود التي من شأنها حل المشاكل الاقتصادية لإيران.

ولهذا لم تستطع الحكومة الإيرانية استغلال الاتفاق النووي لحل مشاكلها الاقتصادية كما كانت تخطط له، ولكن روحاني تمكن من إقناع الجماهير –في حملته الانتخابية الأخيرة– بأن الظروف الاقتصادية ستتحسن، ووعد برفع باقي العقوبات "غير النووية" عن إيران بعد التمديد له في السلطة. بينما لم يكن لمنافسيه أي برنامج يقنع الشعب باستطاعتهم حل المشاكل الاقتصادية.

وفي أول ميزانية قام روحاني بتقديمها إلى مجلس الشورى –بعد انتخابه لدورة ثانية– فوجئ المواطن الإيراني بأن الوضع الاقتصادي في العام القادم سيزداد سوءاً، وبأن الحكومة تخطط لرفع الدعم الحكومي

وزيادة الضغط على الشعب بزيادة الضرائب والتكاليف المعيشية. ومع أن المجلس لم يقرّ الميزانية إلى الآن؛ فإن التأثير النفسي لها أدى لارتفاع جنوني في أسعار سلع خلال أيام قليلة فقط.

ورغم أن العديد من الإيرانيين في المدن الكبرى لا يعيرون أهمية لرفع الدعم الحكومي عن الشعب، الذي بات اليوم يعادل حوالي 12 دولاراً للمواطن الواحد يتلقاها كل شهر؛ فإنه في الأرياف والمدن الكبرى –حيث العائلات أكبر– ما زال هذا الرقم يشكل دعما مهما لميزانية العائلات.

وقد أدى تراكم كل هذه الضغوط الاقتصادية والنفسية –إضافة إلى مشاكل البطالة التي يعاني منها ما يزيد على 20% من الشباب الإيراني من خريجي الجامعات، حسب الإحصاءات الرسمية– إلى انفجار نفسي فنزل المواطنون الإيرانيون إلى الشوارع للاحتجاج على أوضاعهم الاقتصادية.

الدوافع السياسية

مثلها مثل باقي دول العالم؛ فإن إيران تواجه معارضة سياسية تتمثل في خلافات بين الاتجاهين الإصلاحي والأصولي اللذين يتنافسان على الحكم، كما تتمثل في معارضة سياسية خارجية تعارض النظام ككل.

1– المعارضة الداخلية: بعد تقديم لائحة الميزانية إلى مجلس الشورى؛ بدأ الأصوليون –الذين كانوا ينافسون الرئيس روحاني في الانتخابات الرئاسية الأخيرة– شنّ حملات عنيفة على هذه الميزانية، تمثلت في انتقاد شخصيات ونواب في المجلس لحكومة روحاني.

ومن جهة أخرى؛ فإن الإصلاحيين أيضا قاموا بانتقاد ميزانية الحكومة، متخوفين من خسارة شعبيتهم في الانتخابات البرلمانية المقبلة بسبب دعمهم للحكومة.

2– المعارضة الخارجية: تتمثل هذه المعارضة في المجموعات السياسية الإيرانية التي تعيش عموما خارج البلاد، وبطبيعة الحال فإن نفوذها داخل البلاد ضعيف جداً، ولكن بعضها بات يتلقى الدعم والتمويل من دول معادية لإيران مثل السعودية وإسرائيل والولايات المتحدة.

ويمكن القول إن أشهر هذه المجموعات هي: الداعون إلى عودة المَلَكية، ومنظمة مجاهدي خلق، والعلمانيون، والاشتراكيون، وهي عبارة عن اتجاهات متناقضة بشدة. لكن هؤلاء يمتلكون وسائل إعلام قوية جداً من محطات تلفزيونية وإذاعات تبث عبر الأقمار الصناعية، إلى شبكات للتواصل الاجتماعي يضم بعضها ما يزيد على مليون مشترك.

وباتت هذه المعارضة تستطيع التأثير على الشارع الإيراني عبر وسائل إعلامها، أو بالمساعدة التي تتلقاها من وسائل إعلام تابعة بشكل مباشر لدول أخرى مثل بريطانيا والولايات المتحدة.

3- الحركات الانفصالية: بينما تؤكد كافة المجموعات السياسية الداخلية والخارجية على وحدة البلاد، وأن هدفها جميعا هو الوصول إلى السلطة؛ تنادي حركات سياسية قومية أخرى بانفصال مجموعاتها القومية عن إيران. وأشهر هذه المجموعات هي الحركات الانفصالية الكردية والعربية والأذرية والبلوشية.

وقد اعتادت إيران -خلال السنوات الماضية- أن تكون إحدى المجموعات السياسية الداخلية هي المحرك الأساسي للاحتجاجات، وهذا هو الحال في موجتها الأخيرة التي كان معارضو الحكومة يأملون استغلالها ضد روحاني، ولكن المجموعات السياسية الخارجية والحركات الانفصالية استغلت التجمعات لتحريك الجمهور بوسائل إعلامها ووسائل التواصل الاجتماعي المتاحة لها.

ومع أن شرارة الحركات الاحتجاجية أوقدتها مطالبُ ومشكلات اقتصادية؛ فإنه سرعان ما حاولت الاتجاهات السياسية استغلال المظاهرات كلّ اتجاه على هواه، الأمر الذي أدى إلى تفرق الأهداف وانحراف التجمعات عن أهدافها الأساسية.

وفي حين تعارض المجموعات السياسية الموالية للمعارضة الخارجية أو بعض شباب الإصلاحيين حضورَ إيران في المنطقة، وخاصة في سوريا وفلسطين ولبنان؛ نرى أن بعض المتظاهرين -من الأصوليين المعارضين لروحاني- هم من ضمن آلاف الشباب الإيرانيين الذين يتطوعون للقتال في سوريا.

ومعروف أن الذين ينادون بوقف دعم إيران للبلدان الأخرى يتأثرون عادة بإعلام المعارضة الخارجية، التي تقول إن إيران يجب أن تصرف أموال هذا الدعم داخل أراضيها طالما أن وضعها الاقتصادي سيئ، وأن التشنج الذي يثيره حضور إيران في المنطقة وعداؤها للدول الأخرى من شأنه زيادة الضغط على المواطن الإيراني.

ليست ثورة.. ولكن

إذا ما وضعنا كل هذه الأمور معاً؛ فإنه يمكننا أن نلاحظ أن الاحتجاجات التي تعصف بالشارع الإيراني خلال هذه الأيام سببها الأساسي المشاكل الاقتصادية للبلاد، وفقدان الأمل في إمكانية حل هذه المشاكل.

ولكن خلط المطالب السياسية المتضادة بالمطالب الاقتصادية المختلفة، وعدم وجود أي زعيم أو هدف موحد لهذه التجمعات؛ من شأنه أن يجعلنا نعتقد أن هذه المظاهرات لن تستطيع الوصول إلى نتيجة بشكلها

الحالي. وفي الحد الأقصى؛ ستتراجع الحكومة عن بعض قراراتها أو تحاول تنفيس الضغوط التي يواجهها المواطنون في بعض المناطق لتُسكت هذه المظاهرات، ولا نستطيع القول إن البلاد تشهد ثورة وفقاً لهذه الظروف.

وحسب ما رأيناه إلى حد الآن؛ فإن هذه التجمعات لم تستطع إنزال أعداد ضخمة من الناس إلى الشوارع. وما يعزز موقف الحكومة الإيرانية هو أن الشارع لم يتجاوب -إلى حد الآن على الأقل- مع التحركات السياسية الموجودة ومطالبها.

من جهة أخرى؛ عندما يشاهد المواطن الإيراني ما يحصل اليوم في سوريا أو ليبيا أو العراق أو اليمن، فإنه سيتخوف من أن إعلان زعماء دول مثل الولايات المتحدة وإسرائيل دعمهم للتحركات السياسية داخل البلاد، يدعم نظرية وجود فتنة خارجية من شأنها أن تجعل إيران تواجه نفس المستقبل.

وعليه يمكننا القول إن النظام في إيران ليس مرتابا في هذه الحوادث كما كان الحال في أحداث سنة 2009 مثلا، ولهذا فإن شكل مواجهة القوى الأمنية للمتظاهرين هذه المرة مختلف جدا عما حصل في تلك الأحداث.

ولكن كل هذا مرهون -كما قلنا سابقا- بتجاوب الحكومة الإيرانية مع مطالب المتظاهرين وخاصة الاقتصادية منها، وإلا فإن استمرار المظاهرات يذكرنا بما حصل في سوريا حين كبرت الحوادث يوما بعد يوم، ثم تطورت إلى ما نراه اليوم هناك.

ويمكن القول إن ردة فعل الرئيس روحاني على هذه المظاهرات -خلال الأيام الأخيرة- كانت تشير إلى أن الحكومة تحاول إيجاد صيغة للإجابة على المطالب، ولكن نظرا للظروف الدولية والاقتصادية التي تواجهها البلاد فإن أيديها مكبلة، الأمر الذي ينذر على الأقل بوصول المتشددين المعارضين للغرب إلى السلطة في الانتخابات المقبلة.

ترامب: قد لا ندفع "مئات الملايين من الدولارات" للفلسطينيين بعد الآن

"القدس العربي": 3\1\2018

قال الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، الثلاثاء، إن واشنطن قد لا تدفع بعد الآن "مئات الملايين من الدولارات سنويا" للفلسطينيين وذلك في ظل "عدم استعدادهم للمشاركة بمحادثات السلام".

جاء ذلك في تغريدة جديدة له على تويتر، قال فيها "ليست فقط باكستان التي ندفع لها مليارات الدولارات من أجل لا شيء، ولكن أيضا العديد من البلدان الأخرى، وغيرها. على سبيل المثال، ندفع للفلسطينيين مئات الملايين من الدولارات سنويا ولا نحظى بأي تقدير أو احترام. هم لا يريدون حتى التفاوض على معاهدة سلام طال أمدها مع إسرائيل".

وتابع قائلا "لقد أبعدنا القدس، أصعب جزء من المفاوضات، عن الطاولة، لكن إسرائيل في مقابل ذلك عليها أن تدفع الكثير. طالما أن الفلسطينيين ما عادوا يريدون التفاوض على السلام، لماذا ينبغي علينا أن نسدد لهم أيا من هذه المدفوعات المستقبلية الضخمة؟".

وكان ترامب أعلن في 6 ديسمبر/كانون الأول الجاري، اعتراف بلاده رسمياً بالقدس (بشقيها الشرقي والغربي) عاصمة لإسرائيل، والبدء بنقل سفارة بلاده إلى المدينة المحتلة، ما أثار غضباً عربياً وإسلامياً، وقلقاً وتحذيرات دولية.

ورد الرئيس الفلسطيني محمود عباس، أنه سيتم اتخاذ "إجراءات قانونية وسياسية ودبلوماسية" ضد إعلان ترامب. وأعلن عباس أن واشنطن لم تعد "وسيطا نزيها" في عملية السلام.

قناة أمريكية تنشر تفاصيل اجتماع للقيادة الايرانية: الرعب سيطر على اجتماع خامنئي ورؤساء أجهزة الأمن الإيرانية بسبب الاحتجاجات وتحذير من إعلان حالة التأهب منعا لتطور الاحداث في البلاد

واشنطن . وكالات: رأي اليوم 3\1\2018

نشرت قناة "فوكس نيوز" الأمريكية عبر موقعها، تقريرا تزعم أنه تم تسريبه لها من مصادرها، ويسرد ما قالت إنها تفاصيل اجتماع عقده المرشد الأعلى في إيران علي خامنئي مع رؤساء أجهزة الأمن الإيرانية.

وجاء في التقرير أن النظام الإيراني "تنتابه حالة من الرعب بسبب الاحتجاجات المندلعة والتي تهدده بشدة، كونها ألحقت الضرر بكل القطاعات في البلاد، ولابد من إحباطها".

وأورد التقرير ما قال إنها "رؤية النظام لضرورة تصدر الزعماء الدينيين للمشهد في أقرب وقت ممكن، حتى لا يتدهور الوضع أكثر".

وأضاف التقرير أن خامنئي قال للقادة الأمنيين: "ليساعدنا الله على تجاوز هذا الوضع المعقد للغاية والمختلف عن كل المناسبات السابقة"، والتي يقصد بها الاحتجاجات التي اندلعت في 2009.

وتشير التقارير الإيرانية إلى ارتفاع عدد القتلى إلى 21 وفقا لما أعلنته السلطات الإيرانية، من بينهم ستة بين قوات الأمن، كما لقي رجل شرطة حتفه برصاص بندقية صيد في مدينة نجف أباد.

وتندلع الاحتجاجات ضد النظام الإيراني في 40 مدينة، بما فيها العاصمة طهران، وسط هتافات مثل "الموت للديكتاتور"، و"المرشد يعيش كإله بينما الشعب يعيش كالمتسولين".

وأوضح التقرير "المسرب" الذي قالت قناة "فوكس نيوز" انها حصلت عليه، أن جهاز الاستخبارات في قوات الحرس الثوري الإيراني، يراقب الوضع ويعمل بأقصى قوة لمنع الاحتجاجات.

وألمح التقرير إلى أنه في حال إعلان حالة التأهب القصوى، سيؤدي هذا القرار إلى تدخل عسكري مباشر لفض الاحتجاجات، إلا أن الاجتماع شهد تحذيرات من جانب الحضور من مغبة القرار الذي قد يؤدي لنتائج عكسية ويساهم في زيادة حدة عداء المحتجين.

وتطرق الاجتماع وفقا للتقرير، للحديث عن دعم الرئيس الأمريكي دونالد ترامب للمحتجين، حيث ذكر نص التقرير وفقا لفوكس: "الولايات المتحدة دعمت رسميا الشعب الذي خرج إلى الشوارع. الولايات المتحدة والغرب اتحدا على دعم المنافقين".

وشدد التقرير المسرب عن "اجتماع خامنئي مع القادة الأمنيين"، على "ضرورة انتباه ويقظة كل المرتبطين بالنظام الإيراني وضرورة مراقبة الوضع بشكل دائم من قلب مسرح الأحداث، ورفع تقارير إلى مكتب القيادة".

شامخاني: الرئيس الأمريكي طلب لقاء روحاني والأخير رفض.. واشنطن تسعى للحوار معنا سرا.. لم نرسل السلاح لليمن ولو فعلنا لاعلنا ذلك.. والأوربيون يصفون بن سلمان بالارعن وأنه لن يوقف الحرب إلا إذا اصطدم رأسه بالصخر.. وأبو ظبي غير راضية عن تصرفات السعودية في اليمن.. "سوتشي" سينتج عنها جمعية وطنية تنظر في الدستور ومستقبل سوريا

طهران . "راي اليوم" كمال خلف: 3\1\2018

كشف أمين المجلس الأعلى للأمن القومي الايراني الادميرال علي شامخاني،أن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب طلب لقاءا مباشرا مع الرئيس حسن روحاني على هامش اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة، وأن الرئيس الايراني رفض اللقاء، واضاف شامخاني في لقاء على شاشة "قناة الميادين" ضمن برنامج حوار الساعة الذي بث من طهران ليل الثلاثاء أن الأمريكيين يصعدون ضدنا في العلن ويطلبون الحوار معنا سرا، ولو أردنا لفضحنا ترامب.

وحول الاتهامات الأمريكية لإيران بتزويد الحوثيين صواريخ بالستيه في اليمن قال شامخاني، نحن لم نرسل السلاح لحركة أنصار الله في اليمن، ولو كنا نقدم مثل هذا الدعم فنحن سنعلنه بكل وضوح، وها نحن نعلن دعمنا لحركات المقاومة في فلسطين.

وكشف الادميرال شامخاني بأن الأوربيين تحدثون مع إيران حول وقف الحرب في اليمن وهم يصفون ولي العهد السعودي محمد بن سلمان بالارعن، ويقولون أن محمد بن سلمان لن يوقف الحرب حتى يصطدم رأسه بالصخر.

وأشار في معرض حديثه إلى معلومات لدى طهران عن خلاف سعودي اماراتي في اليمن جوهره أن أبو ظبي غير راضية عن تصرفات السعودية في الحرب وهذا ما ابلغته أبو ظبي لحلفاء ايران.

وأكد شمخاني أن إيران لا تريد السيطرة على الدول العربية إنما هي ساعدت شعوب المنطقة للتخلص من الإرهاب، وهي لا تسعى لنشر التشيع، فهي في فلسطين تدعم حركات المقاومة السنية وحتى الفصائل الفلسطينية على مختلف توجهاتها و تياراتها، فالمعيار لدى طهران هو مقاومة اسرائيل.

وعن الملف السوري أكد شمخاني أن الإرهابيين وحماتهم فشلوا في مشروع إسقاط الحكومة الشرعية في سوريا، واعتبر أن إيران وروسيا موجودتان في سوريا بطلب شرعي من الحكومة، على عكس الأميركيين الذي أكد أنهم قوة احتلال، وأن إيران ستدعم سوريا لإخراجهم.

وشدد شمخاني على أن على أميركا مغادرة سوريا، "فليس بوسعها البقاء لفترة طويلة"، وقال سنطلب من كافّة المحافل الدولية أن تُدين الإحتلال الأميركي في سوريا، ولكن "ليس لدينا حرب مع أميركا في سوريا".

وفيما يخص جهود الحل للأزمة السورية كشف شمخاني عن سعي كل من إيران وروسيا وتركيا لتشكيل جمعية وطنية سورية في سوتشي لتقرير مصير الدستور الحالي ومستقبل سوريا، وأضاف الجميع قبل ببقاء الرئيس بشار الأسد في هذه المرحلة وفي الانتخابات المقبلة.

وكشف شامخاني عن زيارات يقوم بها بعض أقطاب المعارضة السورية إلى طهران رافضا الكشف عن أسمائهم.

إنقاذ الأمم المتحدة من المخالب الإسرائيلية

حسن نافعة الحياة 3\1\2018

لولا عصبة الأمم، التي شرعنت الانتداب البريطاني على فلسطين عقب الحرب العالمية الأولى وأدرجت في صك هذا الانتداب بنداً يجيز للدولة المنتدبة اتخاذ ما تراه من إجراءات لإقامة «وطن قومي» لليهود في فلسطين، لظلّ «تصريح بلفور» مجرد «وعد قدمه من لا يملك لمن لا يستحق»، ولما وجد الحلم الصهيوني بيئة دولية حاضنة وقابلة لتحويله أمراً واقعاً. ولولا «الأمم المتحدة»، التي أصدرت جمعيتها العامة قراراً بتقسيم فلسطين إلى دولتين إحداهما يهودية والأخرى عربية، لما جرؤ بن غوريون على إعلان قيام الدولة الإسرائيلية عام 1948 ولما تمكنت هذه الدولة الوليدة من الانخراط رسمياً في مجتمع الدول عقب قبولها عضواً في الأمم المتحدة عام 1949. ومع ذلك، فقد توحشت هذه الدولة الآن وأصبحت، بإصرارها على ابتلاع فلسطين التاريخية كلها والتنكر لمشروع تقسيمها وعلى استبعاد أي دور للأمم المتحدة في تسوية القضية الفلسطينية، أكثر دول العالم المعاصر كراهية للأمم المتحدة ورغبة في تقويض دعائمها. وهنا تكمن المفارقة الكبرى التي يصعب استيعاب كامل أبعادها من خلال فهم دقيق لنمط العلاقة التي تربط بين إسرائيل والولايات المتحدة الأميركية، وهو نمط يقر الخبراء بأنه لا نظير له في تاريخ العلاقات الدولية. في محاولتها فهم طبيعة وآليات هذا النمط من العلاقة بين دولتين مستقلتين، انقسمت النخب السياسية والفكرية في العالم العربي إلى مدرستين مختلفتين إلى حد التناقض:

المدرسة الأولى: ترى أن إسرائيل «دولة وظيفية» خلقتها مصالح استعمارية وإمبريالية كبرى بهدف استخدامها أداةً لتفتيت العالمين العربي والإسلامي وللحيلولة دون نهوضهما من جديد، سواء تحت شعار القومية العربية أو الخلافة الإسلامية، وهو أمر يبدو من وجهة نظرها ضرورياً لتمكينها من الهيمنة الدائمة على منطقة الشرق الأوسط ومن خلالها على العالم بأسره. ولأن بريطانيا كانت القوة الاستعمارية الأكثر نفوذاً في مرحلة ما بين الحربين، فقد كان من الطبيعي أن تتولى الدور الرئيس في التمكين للمشروع الصهيوني إبان مرحلة انطلاقته الأولى، لكنها اضطرت بعد الحرب العالمية الثانية إلى أن تترك عملية استكماله للولايات المتحدة التي آلت إليها منذ ذلك الوقت قيادة المصالح الغربية ككل. ووفقاً لهذه النظرية، تصبح إسرائيل ومن ورائها حركة الصهيونية العالمية ككل مجرد قوة ثانوية أو تابعة تقوم بوظيفة محددة تلعبها لحساب القوى الاستعمارية والإمبريالية التي أوجدتها.

المدرسة الثانية: ترى أن الحركة الصهيونية العالمية هي التي استطاعت، من خلال قدرتها حشد وتعبئة قدراتها ومواردها المالية والإعلامية الضخمة، اختراق أهم مراكز صنع القرار العالمي ووظّفتها لخدمة مشروعها الطامح إلى بناء دولة يهودية قوية على كامل أرض فلسطين التاريخية «الموعودة»، في الحدود التي تتناسب مع احتياجات هذا المشروع في مراحل تطوره المختلفة. ووفقاً لهذه النظرية، تصبح إسرائيل، ومن ورائها الحركة الصهيونية العالمية ككل، هي القوة المحركة والقادرة على توظيف المصالح الاستعمارية وتوجيهها بما يتناسب مع طموحات مشروعها في كل مرحلة من مراحل تطوره.

ويشير المسار الذي سلكه تطور المشروع الصهيوني على أرض الواقع إلى أن نمط العلاقة القائم حالياً بين الولايات المتحدة، بصفتها القوة المهيمنة والممثلة لمصالح الإمبريالية الغربية، ودولة إسرائيل الحالية، بصفتها الثمرة لمشروع صهيوني لم يكتمل بعد، هو أكثر تركيباً وتعقيداً مما يبدو عليه للوهلة الأولى. ويكفي أن نسترجع ما حصل في سياق هذه العلاقة خلال العامين الأخيرين، أي منذ بداية العام الأخير في إدارة أوباما وحتى نهاية العام الأول من إدارة ترامب، لنصل إلى هذا الاستنتاج.

فخلال العام الأخير من إدارة أوباما وقع مشهدان لهما دلالة عميقة في هذا السياق: مشهد أول: جسّدته دعوة وجهها أحد أعضاء الكونغرس الأميركي نتانياهو لإلقاء خطاب يشرح فيه موقفه من الاتفاق المبرم حول برنامج إيران النووي، من دون تشاور أو تنسيق مع رئيس الدولة الأميركية. ولم يتورع نتانياهو عن إلقاء خطاب هاجم فيه الاتفاق وأوباما معاً، من فوق منبر أعلى سلطة تشريعية في الولايات المتحدة وفي اجتماع مشترك لمجلسي الشيوخ والنواب وعلى مسمع من الرئيس الأميركي نفسه. مشهد ثان: جسّده اجتماع مجلس الأمن الدولي في كانون الأول (ديسمبر) 2016، أي عقب فوز ترامب في الانتخابات الرئاسية، للنظر في مشروع قرار قدمته مصر باسم المجموعة العربية يجدد مطالبة إسرائيل بوقف بناء المستوطنات التي يعتبرها غير شرعية وعقبة في طريق السلام. وبينما نجح ترامب، الرئيس المنتخب، في الضغط على مصر لسحب مشروع القرار، تصرف أوباما بطريقة تعكس رغبته في الانتقام من نتانياهو ولم يتردد في إعطاء أوامره بالامتناع عن التصويت على مشروع مشابه سارعت دولتان أخريان بتقديمه باسم مجموعة عدم الانحياز بعد سحب مصر مشروعها، الأمر الذي ساعد على صدور قرار ملزم من مجلس الأمن يندد بالاستيطان الإسرائيلي ويطالب بوقفه. وإذا كان المشهد الأول أكد عمق التغلغل الصهيوني داخل مؤسسات صنع القرار الأميركي، فقد أكد المشهد الثاني في الوقت نفسه أن المصالح الأميركية لا

تتطابق دائماً وبالضرورة وفي الأوقات كافة مع المصالح الإسرائيلية، ومن ثم فقد تحدث بينهما في أوقات معينة فجوة قابلة الاستغلالَ في حال توافر شروط محددة. أما في نهاية العام 2017، فقد أقدم ترامب على خطوة لم يجرؤ عليها أي ممن سبقوه، أفضت إلى اعتراف الولايات المتحدة بالقدس عاصمة لإسرائيل وصدور أمر بالبدء في اتخاذ إجراءات نقل السفارة الأميركية إليها، ليعيد تذكيرنا بحقيقة مرة، يحرص بعضهم على تعمد نسيانها، تؤكد أن الولايات المتحدة كانت ولا تزال هي السند الرئيس والحاسم للمشروع الصهيوني في مراحل تحولاته الكبرى كافة. فهي التي أجبرت بريطانيا على التراجع عن خططها الخاصة بتقييد الهجرة اليهودية إلى فلسطين في بداية ثلاثينات القرن الماضي، وهي التي ضغطت على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لتوفير غالبية الثلثين اللازمة لتبني مشروع تقسيم فلسطين عام 1947، وهي التي منحت إسرائيل عام 1967 ضوءاً أخضر لشن الحرب وتوجيه ضربة قاصمة نجحت في إجهاض مشروع التحرر العربي بقيادة مصر الناصرية، وهي التي قادت «عملية سياسية» أجهضت ثمار حرب 1973 وقادت إلى تسوية منفردة مع مصر ثم إلى اتفاق أوسلو الذي شكل حجر الأساس في المحاولات الرامية لتصفية القضية الفلسطينية. لذا، يمكن القول أن قرار ترامب الأخير يبدو أكثر اتساقاً مع روح العلاقة الأميركية– الإسرائيلية وأكثر صدقية في التعبير عن طبيعتها الحقيقية. في سياق ما تقدم، يمكن تشبيه الولايات المتحدة بأسد مدرب على الأداء في سيرك يقوده لاعب إسرائيلي. فإسرائيل المعزولة عن الولايات المتحدة تبدو دولة صغيرة لا قيمة ولا قدرة لها على التأثير، أما إسرائيل المرتبطة عضوياً بالعمق الأميركي فتتحول فوراً قوةً عظمى تملك حق الفيتو وقادرة على تحدي الأمم المتحدة بل وعلى إلحاق الأذى بها. وقد تمكنت إسرائيل في مرات كثيرة سابقة من استخدام الولايات المتحدة أداةً؛ ليس فقط للضغط على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لحملها على تبني قرارات تريدها، مثلما حدث حين أجبرت الجمعية العامة على إلغاء قرار يساوي بين الصهيونية والعنصرية، ولكن لمعاقبة الأمم المتحدة نفسها حين تتخذ قرارات تراها معادية لإسرائيل. ولأن المرحلة المقبلة ستكون بالغة الخطورة والحساسية، يبدو لي أن التعويل على ساحة الأمم المتحدة لإعادة الاعتبار للقضية الفلسطينية يشكل رهاناً صعب المنال ما لم تتوافر إرادة عربية قادرة على حشد قدرات وإمكانات الأمة وراء أكثر قضايا العالم عدالة في المرحلة الراهنة؛ وهي القضية الفلسطينية. أليس من المثير للتأمل والتعجب في الوقت نفسه أن إسرائيل، وهي الدولة الأكثر انتهاكاً للقانون الدولي والأكثر خرقاً للسلم والأمن الدوليين، أصبحت ترى في نفسها الآن دولة مؤهلة لشغل

مقعد غير دائم في مجلس الأمن، وتصر على الحصول على هذا المقعد في القريب العاجل، وربما تحصل عليه بفضل الدعم الأميركي غير المحدود، الأمر الذي نعتقد أنه سيقوض كل ما تبقى من صدقية للأمم المتحدة بعامة ولمجلس الأمن بخاصة. فمن ينقذ الأمم المتحدة من مخالب إسرائيل الأميركية الصنع؟.

إيران: عن الظاهرة الاحتجاجية وما وراءها

عريب الرنتاوي الدستور 3\1\2018

من السابق لأوانه إطلاق التكهنات بشأن ما يجري في إيران من تظاهرات واحتجاجات، فالمسألة على ما يبدو، ما زالت في بداياتها، وسوف يتوقف على الطريقة التي ستعالج بها أجهزة الحكومة والدولة الظاهرة الاحتجاجية، تقرير مستقبل الظاهرة واتجاهات تطورها.

لا شيء "غير مألوف" في الخطاب الإيراني المصاحب للظاهرة ... طهران، سارعت للحديث عن "مؤامرة خارجية"، وعن تدخل بالمال والسلاح والإعلام و"الجواسيس" لإشعال الوضع الداخلي وإشغال الجمهورية الإسلامية عن دورها "المقاوم" في الإقليم برمته، وفي مسعى لسلبها وحلفائها، "المكاسب والانتصارات" التي تحققه لهم خلال الأعوام القليلة في عدة دول وساحات عربية... الإجراءات استبطنت مزيجاً من "القوتين الناعمة والخشنة"، قتلى وجرحى ومئات المعتقلين، وهجوم على وسائل التواصل الاجتماعي وغير ذلك مما ألفنا وعرفنا خلال سنوات الربيع العربي السبع الفائتة.

صحيح أن في إيران من حاول تقديم رؤية أكثر واقعية للحدث، من خلال التمييز بين عناصر شغب "مندسة" و"تخريبية" من جهة ومتظاهرين سلميين يطالبون بحقوق مشروعة لهم، كفلها الدستور ونظمتها القوانين المرعية ... لكن تطور الحدث واستمراريته، يعطي أفضلية وترجيحاً لـ "خطاب المؤامرة"، بدلالة أن المرشد الأعلى، وفي أول تعليق له على الأحداث، لم يجد غير المؤامرة والمتآمرين من تفسير للتطورات والأحداث الأخيرة ... وإن استمرت الحال على هذا المنوال، فسيختفي تماماً الخطاب العقلاني وسترتفع أصوات المطالبين بـ "الحسم" استناداً إلى "نظرية المؤامرة" إياها، وهذا أمرٌ شاهدناه وشهدنا عليه في بدايات الأزمة السورية الأولى.

ولا شيء مفاجئا في خطاب الإقليم وعواصم القرار الدولي حيال ما يجري، إذ ما أن خرجت أولى التظاهرات الاحتجاجية، حتى طالعتنا وسائل إعلام عربية وغربية، بتحليلات و"تقارير" تتحدث عن "ثورة" واهتياج"، تبشر بقرب سقوط النظام وتحذره من الاستخدام المفرط للقوة في مواجهة المتظاهرين، وتسهب في شرح أسباب الضيق والفشل التي أسهمت في تشكل الظاهرة، وتعزوها حيناً للفشل الاقتصادي، وحيناً آخر "لانتفاخ" الدور الإقليمي الإيراني، المكلف والمرهق للمواطنين ودافعي الضرائب منهم.

وكلما ارتفع منسوب "المؤامرة" في خطاب المسؤولين الإيرانيين، وكلما أظهر خصوم طهران، مزيداً من "التبني" و"التعاطف" و"التشجيع" و"التحريض"، تزايدت احتمالات دخول الحركة الاحتجاجية الشعبية في مربعات "العنف" و"العنف المضاد"، وارتفع منسوب القلق من مغبة أن تعيد إيران انتاج بعض تجارب "الربيع العربي"، الأكثر دموية.

على أن المتتبع للمشهد الإيراني، لن يفوته إدراك حقائق ثلاثا، يصعب من دونها فهم ديناميكيات تطور انبثاق الحركة الاحتجاجية واحتمالات تطورها:

الحقيقة الأول؛ إن إيران، بتخصيصها للكثير من مواردها لتطوير قدارتها العسكرية وحفز برامجها التسليحية، إنما تكون فعلت ذلك على حساب "رفاه" مواطنيها وصحتهم وتعليمهم وتوفير فرص عمل لهم، خصوصاً للفئات الشابة والأجيال الناشئة ...وهذا محرك قوي لأي فعل شعبي احتجاجي ... بهذا المعنى، تكون إيران سلكت طريق الاتحاد السوفياتي المنحل، ومن دون أن تستفيد من دروس تجربته: من دون تطور في شتى مجالات الحياة والاقتصاد والخدمات، لا يمكن لأي برامج تسليحية أو عسكرية، أن تحفظ أمن الداخل واستقراره، ولا تبقي على تماسكه ... التطور ذو البعد الواحد، واصل لا محالة إلى طريق مسدود، سيما أن ترافق مع إصرار على الاحتفاظ بدور إقليمي/ دولي مكلف، كما في الحالتين الإيرانية والسوفياتية، والثورات لحظات ومحطات في تاريخ الشعوب والمجتمعات، ومعيار انتصار الثورة الأهم، يتجلى في قدرتها على التحوّل إلى دولة... بهذا المعنى، تبدو الحركة الاحتجاجية مفهومة، بل ومفهومة تماماً.

الحقيقة الثانية؛ أن لإيران مروحة واسعة من الخصوم والأعداء، لم يترددوا في الكشف عن نواياهم وأهدافهم بـ "نقل الحرب إلى الداخل الإيراني"، وأن هذه الأطراف، لم تقف ساكنة وصامتة طوال السنوات القليلة الفائتة، وأنها دعمت فئات وجماعات ومكونات إيرانية، بهدف زعزعة أمن إيران واستقرارها وتفتيت وحدتها، وأن هذه الأطراف لم تتوان عن دعم جماعات إرهابية لاستهداف إيران في عمقها، وأن ثمة جهدا استخباريا لم يعد خافياً على أحد، بهدف ضرب البيت الإيراني من الداخل، وأن محاولات كهذه، تنخرط فيها بنشاط متفاوت من حيث جديته وخطورته، أطراف دولية مثل الولايات المتحدة، وإقليمية مثل إسرائيل قالت وفعلت ذلك علناً على أي حال... بهذا المعنى، لا يبدو أن حديث "المؤامرة" منبت عن سياقه، فلدى القائلين به، معطيات تدلل على جدية خطابهم.

والحقيقة الثالثة؛ ثمة في أفق الحركة الاحتجاجية، ما يشي بوجود صراع قوى داخل النظام الإيراني، ربما كان امتداداً لانتفاضة 2009، التي أعقبت انتخاب محمود أحمدي نجاد رئيساً لإيران ... ولقد كان في نبرة التصريحات الرئيس روحاني، ما يشي بذلك ... ما يعني، أن الظاهرة الاحتجاجية، لا تعبر عن احتقان العلاقة بين النظام والشارع، أو قسم منه على أقل تقدير، بل وتعكس خللاً في علاقات القوة بين اتجاهات النظام ومدارسه وتياراته الفكرية والاجتماعية المختلفة، وتلكم حقيقة يعرفها الجميع على أي حال، وتظهر جلية في كل موسم انتخابي، رئاسياً أكان أم برلمانياً، وهي تملي إعادة التفكير جدياً في طبيعة النظام السياسي الإيراني وقدرته على استيعاب وتمثيل وتمثل التعددية الإيرانية السياسية والاجتماعية والاثنية والدينية وغيرها.

خلاصة القول، قد يكون من السابق معرفة كيف ستتطور الاحتجاجات في إيران، لكن على القيادة الإيرانية إن هي أرادت عدم الانزلاق إلى "أسوأ سيناريو"، أن تتفادى مع حصل في سوريا، وألا تكثر من التعويل على "نظرية المؤامرة"، وأن تبقي في خلفية وعيها للأزمة، تجربة صعود وهبوط الاتحاد السوفياتي، فثمة الكثير من المشتركات وأوجه التشابه في التجربتين، ومن دون أن يعني ذلك، التسامح مع محاولات التدخل والتخريب التي ستقوم بها أطراف عدة، وبالذات إسرائيل، خدمة لمصالح ومآرب أخرى، ليس للشعب الإيراني ناقة فيها ولا جمل.

هل هي بداية "ربيع فارسي"؟

علي أنوزلا العربي الجديد 3\1\2018

لو صدّقنا ما يرد من أخبار من إيران، فإن ما يحدث هو بداية ثورة شعبية كبيرة، تنبئ بما يمكن أن نسميه "ربيعاً فارسياً" على غرار "الربيع العربي" الذي شهدته أكثر من دولة عربية عام 2011، وما تزال تداعياته تتفاعل في أكثر من منطقة عربية.

أقول لو صدّقنا، لأن السلطات الإيرانية تحكم قبضتها على وسائل الإعلام والتواصل، وبالتالي فما يصل من أنباء الاحتجاجات ربما لا يعكس حجم ما يقع على أرض الواقع، أو قد يكون مبالغاً فيه، بسبب الدعاية المضادّة التي يقوم بها الإعلام المعارض، وإعلام الدول المعادية لإيران، خصوصاً في إسرائيل والسعودية والإمارات.

لكن الأكيد هو أن ما تشهده إيران منذ نحو أسبوع احتجاجات غير مسبوقة لم تشهدها البلاد منذ عام 2009، أو ما سميت "الموجة الخضراء"، عندما خرجت مظاهرات شعبية احتجاجاً على إعادة انتخاب الرئيس الإيراني السابق، أحمدي نجاد لعهدة ثانية. وسميت تلك الاحتجاجات "الموجة الخضراء" نسبة إلى اللون الانتخابي لمرشح الإصلاحيين، مير حسين موسوي الذي كان يُعتقد أن السلطات زوّرت نتائج الانتخابات ضده. وعلى الرغم من حدة تلك الاحتجاجات، إلا أنها كانت ذات طابع إصلاحي، رفع المتظاهرون خلالها شعاراً يسأل "أين صوتي؟". وبالتالي فهي لم تكن ضد النظام بقدر ما كانت ضد التزوير الذي حصل، وعندما اعتقلت السلطات الإيرانية رموز الإصلاحيين الذين كانوا يقفون خلفها تم إخمادها، وأدى قمعها آنذاك إلى مقتل سبعة متظاهرين، على الأقل.

أما الاحتجاجات التي تشهدها إيران اليوم فقد فاقت حصيلتها حتى الآن عشرين قتيلاً، وهذا باعتراف الإعلام الرسمي الإيراني، ومع ذلك لم يمنع ذلك من تصاعد حدّتها وازدياد خطورتها يوماً بعد يوم. وهي عكس سابقاتها، خرجت منذ اليوم الأول احتجاجاً على ارتفاع الأسعار واستشراء الفساد وسياسات الحكومة ضد الفقراء، وعمّت أكثر من مدينة إيرانية، وضمت مئات الإيرانيين الذين خرجوا تلقائياً للتظاهر احتجاجاً على الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي يعيشونها ومعدّلات البطالة المرتفعة في أوساط الشباب.

سارعت بعض وسائل الإعلام إلى إطلاق مصطلح "انتفاضة الفقراء" على احتجاجات الإيرانيين الذي خرجوا للتظاهر ضد الزيادة التي مسّت أسعار المواد الأساسية، بل وثمة من وصفها بأنها "انتفاضة البيض"

بسبب الغلاء الذي عرفته هذه المادة الأساسية، لكن سقف الشعارات التي رفعها المتظاهرون تجاوز المطالب الاجتماعية، وتحولت إلى مطالب سياسية. ولأول مرة، منذ قيام الثورة الإيرانية عام 1979، رُفع شعار يطالب بتنحّي المرشد الأعلى علي خامنئي عن منصبه. وهذه أول مرة يتم فيها الطعن في رأس النظام الذي حكم البلاد منذ زهاء 39 سنة بقبضة حديدية محكمة، فارضاً عليها حكماً "ثيوقراطياً" يستمد شرعيته من "ديمقراطية الملالي" أو رجال الدين.

ربما كانت الزيادة في الأسعار هي سبب اندلاع الاحتجاجات التي خرجت لأول مرة في مدينة مشهد، أكبر المدن الإيرانية، قبل أن تنتقل إلى أكثر من مدينة، لكن ما زاد من تأجيج الوضع ما كشفت عنه الحكومة الإيرانية، في إطار موازنتها الجديدة، من أموال تصرف تحت بنود خاصة، تذهب إلى مؤسسات دينية وأمنية غير خاضعة للمساءلة أو المراقبة. وهو ما استغله الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، الذي غرّد محرّضاً الإيرانيين بالقول إن أموالهم تُسرق لتنفق على "الإرهاب"، في إشارة إلى التدخلات الإيرانية في العراق وسورية ولبنان والبحرين واليمن.

ما تشهده إيران اليوم شبيهٌ، إلى حد ما، بالاحتجاجات التلقائية التي شهدتها تونس عام 2010، قبل أن تتحول إلى الثورة التي أطلقت شرارة الربيع العربي. كلاهما خرجت ضد أوضاع اجتماعية قاسية، ضاعفت من احتياطي الغضب واليأس المستشري في البلاد أمام استفحال الفساد، وجمود الحركة التي يفرضها نظامٌ منغلقٌ على ذاته يقوم على "تيوقراطية" تجاوزها العصر. وكما في تونس عام 2010 ، فإن من يقود الاحتجاجات اليوم في إيران هم شباب رأوا النور تحت حكم "الملالي"، وأغلبهم عاطلون عن العمل. ومثل ما كان يفعل الشباب في الثورة التونسية، فإن الشباب الإيراني المحتج يوجّه عنفه ضد مراكز الشرطة التي ترمز إلى قوة النظام الذي يقوم على القمع وكبح الحريات وإخراس الأصوات.

استمرت انتفاضة التونسيين شهراً قبل أن تتحول إلى ثورة عارمة أطاحت رأس النظام، على الرغم من العنف الذي واجهته، وهو ما يفسر ارتفاع عدد ضحاياها، ومن قوة النظام التونسي بجهازه البوليسي القمعي الذي كان يحكم قبضته على كل مناحي الحياة في البلاد. وما نشاهده اليوم في إيران يشبه، إلى حد كبير، ما عرفته تونس من قبل، وهو ما يدفع إلى التنبؤ بـ "ربيع فارسي" قادم.

وعكس ما تروّجه اليوم بعض وسائل الإعلام التي تسعى إلى إذكاء نار الاحتجاجات الإيرانية للتعجيل بإشعال فتيل الثورة، فإن أي تحول مقبل في إيران لن يكون بالضرورة في صالح الدول القمعية المحيطة

بها، ذات الأنظمة "القروسطية"، وإنما سيكون امتداداً لنَفَس ثورات الربيع العربي التي سعى النظام الإيراني الحالي بتواطؤ مع أنظمةٍ عربيةٍ معاديةٍ له، هي التي تحرّض اليوم على التعجيل بإشعال ثورته، على وأدها وقمعها. وهذه إحدى مفارقات ما يحدث اليوم في واحدة من أكثر المناطق اشتعالاً في العالم!.

روسيا في «استراتيجية ترامب»

وحيد عبد المجيد الاتحاد 3\1\2018

تحظى روسيا باهتمام خاص في استراتيجية الأمن القومي الأميركي التي أُعلنت في 18 ديسمبر الماضي. فهي، إلى كونها تحدياً رئيسياً، تعد قوة تحريفية، أي تحاول تقويض القواعد التي تحكم النظام العالمي من وجهة نظر واشنطن، وتُهدد دور الولايات المتحدة في هذا النظام، وتسعى إلى تقويض أمنها وازدهارها، وتحاول إقامة عالم على أسس تناقض القيم الأميركية.

كما يشمل التهديد الروسي، وفق الاستراتيجية الأميركية الجديدة، نقل الصراع إلى الفضاء الإلكتروني بطرق جديدة، في إطار «الحرب السيبرانية». وفي نص هذه الاستراتيجية اتهام محدد لموسكو بأنها «تلجأ إلى أساليب حديثة في التخريب، وتشن حملات معلوماتية عبر الإنترنت للتأثير في الرأي العام العالمي، وتعتمد في هذه الحملات على حسابات إلكترونية وهمية، ووسائل إعلام ممولة رسمياً، ووسطاء ومستخدمين مأجورين لمواقع التواصل الاجتماعي».

وهذه لغة جديدة مقارنةً بما ورد في نصوص استراتيجيات سابقة.

لغة تبدو تصعيدية بخلاف ما كان متوقعاً خلال حملة الرئيس ترامب الانتخابية، وبعيد فوزه في الانتخابات. لذلك أثارت هذه الاستراتيجية رد فعل روسياً غاضباً.

غير أن التصعيد اللفظي ليس مصحوباً بسياسات وآليات تشي بصدام يتجاوز ما يؤدي إليه تعارض المصالح في بعض المناطق، وتجاه عدد من القضايا.

وحتى فيما يتعلق بكوريا الشمالية، التي شهد عام ترامب الأول في البيت الأبيض تصعيداً أميركياً شديداً فيها، لا تتضمن الاستراتيجية الجديدة ما يدل على اتجاه إلى خطوات عسكرية.

لجأ كاتبو الاستراتيجية إلى شيء من الغموض، الذي قد يكون بناءً في مثل هذه الحالة، عبر الاكتفاء بتقرير أنه لا يزال هناك عمل لابد من القيام به للتأكد من أن النظام الحاكم في كوريا الشمالية لن يهدد العالم.

التصعيد في لغة الاستراتيجية الجديدة، إذن، يشبه قنبلة صوت غير مزعجة.

ربما يكون الهدف منه التنبيه إلى أن واشنطن يقظة وحريصة على حماية مصالحها في لحظة توسع للنفوذ الروسي، وخاصة في الشرق الأوسط.

لكن الاستراتيجية لا تخلو من إشارات إلى أهمية التعاون مع روسيا.

وقد تحدث الرئيس ترامب، في خطابه بمناسبة إطلاقها، عن فوائد التعاون مع روسيا في مجال مكافحة الإرهاب، وضرب مثلاً بالمعلومات التي قدمتها الاستخبارات الأميركية «سي آي إيه» بشأن هجوم إرهابي على كاتدرائية في سان بطرسبرج.

لذا يبدو الغضب الروسي مبالِغاً بدرجة أو أخرى.

الرئيس بوتين اعتبرها في كلمته أمام مجلس قيادة وزارة الدفاع في 22 ديسمبر، هجومية وعدوانية.

والناطق باسم الكرملين ديمتري بيسكوف استخدم تعبيراً ماركسياً مهجوراً يعود إلى العصر السوفييتي، ومستمداً من الميراث اللينيني، إذ اعتبرها استراتيجية «ذات طابع إمبريالي».لكن أهم ما أغفله معدو الاستراتيجية الأميركية في اهتمامهم بروسيا هو إغفال المقارنة بين واشنطن وموسكو في مجال الإنفاق العسكري وجدواه.

فقد قرر ترامب زيادة ميزانية الدفاع عام 2018 إلى ما يقرب من 700 مليار دولار (692.1 مليار)، بينما خلت الاستراتيجية الجديدة من أي دراسة دقيقة لجدوى هذا الإنفاق الهائل.

لم ينتبه الاستراتيجيون الأميركيون حتى الآن إلى أهمية دراسة التجربة الروسية المختلفة جذرياً، والتي تثبت إمكانية تحقيق نتائج أفضل اعتماداً على إنفاق أقل.

فقد حققت روسيا طفرة في مستوى نفوذها الدولي في الأعوام الأخيرة، رغم خفض إنفاقها العسكري في الفترة نفسها.

ولذا تبدو المقارنة بين أميركا وروسيا في هذا المجال أكثر من مثيرة.

تواصل روسيا تقليص إنفاقها العسكري رغم انخراط جزء من قواتها في الحرب السورية.

وتمكنت من توسيع نفوذها في الشرق الأوسط، كما في جوارها الاستراتيجي في شرق أوروبا، ووسط آسيا، رغم أن ميزانيتها العسكرية لا تتجاوز 42.5 مليار دولار، أي نحو 6.5% فقط من ميزانية الولايات المتحدة.

ودلالة هذه المقارنة أن سياسة روسيا الدفاعية أكثر كفاءة وفاعلية، وأن القائمين عليها أكثر دراية بطبيعة التحديات العسكرية الراهنة التي تتطلب قوات أقل عدداً، وأخف حركة، وأكثر قدرة على خوض معارك غير نظامية، وتقل فيها احتمالات الحروب واسعة النطاق التي تحتاج إلى ترسانات هائلة.

لذلك تتفوق روسيا في القدرة على تخصيص النفقات العسكرية بطريقة تؤدي إلى تحقيق الأهداف بكلفة أقل.

وعندما ينتبه الأميركيون إلى التفوق الروسي في هذا المجال، ربما تختلف استراتيجيتهم للأمن القومي في قادم الأيام عن النمط الذي بات معتاداً لها منذ سنوات.

تم بحمد الله